اسم(فعل) التفضيل

اشتقاق اسم التفضيل: يُصاغُ مِن الأفعالِ التي يَجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالةِ على التفضيلِ وَصْفٌ على وزْنِ "أَفعلَ"، فتقولُ: "زَيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأَكرَمُ مِن خالِدٍ"؛ كما تَقولُ: "ما أَفضَلَ زَيْداً، وما أَكرَمَ خالِداً".

وما امتَنَعَ بِناءُ فعْلِ التعجَّبِ منه امْتَنَعَ بِناءُ أَفعَلَ التفضيلِ منه؛ فلا يُبنَى مِن فِعْلٍ زائدٍ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ؛ كدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ، ولا مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ؛ كنِعْمَ وبِئْسَ، ولا مِن فعْلٍ لا يَقْبَلُ المُفَاضَلَةَ؛ كمَاتَ وفَنِيَ، ولا مِن فعْلٍ ناقِصٍ؛ ككانَ وأخواتِها، ولا مِن فعْلٍ مَنفيٍّ، نحوُ: "ما عاجَ بالدواءِ وما ضَرَبَ"، ولا مِن فعْلٍ يَأتي الوصْفُ منه على أَفعلَ، نحوُ: "حَمِرَ وعَوِرَ"، ولا مِن فعْلٍ مَبنيٍّ للمَفعولِ، نحوُ: "ضُرِبَ وجُنَّ"، وشَذَّ منه قولُهم: "هو أَخْصَرُ مِن كذا"، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ مِن "اخْتَصَرَ"، وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرُفٍ، ومَبْنِيٌّ للمفعولِ، وقالوا: "أَسودُ مِن حَلَكِ الغرابِ، وأبيضُ مِن اللبَنِ"، فبَنَوْا أفعَلَ التفضيلِ شُذوذاً مِن فعْلِ الوصْفِ منه على أفعَلَ وهذا رأي جمهور النحويين، وأجاز بناء فعل التفضيل من الألوان (البياض والسواد) كما ورد في الحديث النبوي الشريف في وصف الحوض أنه :(**وأبيضُ مِن اللبَنِ**)، وفي الحديث قال الراوي في وصف جنهم:(**وإنها لأسود من القار**)

تَقدَّمَ في بابِ التعجُّبِ أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بـ"أَشَدَّ" ونحوِها، وأَشَارَ هنا إلى أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيلِ مِن الأفعالِ التي لم تَسْتَكْمِلِ الشروطَ بما يُتَوَصَّلُ به في التعَجُّبِ، فكما تَقولُ: ما أَشَدَّ استخراجَه، تقولُ: "هو أَشَدُّ استخراجاً مِن زَيْدٍ"، وكما تَقولُ: "ما أشدَّ حُمْرَتَه" تقولُ: "هو أشَدُّ حُمْرَةً مِن زَيْدٍ"، لكنَّ المصدَرَ يَنتصِبُ في بابِ التعجُّبِ بعْدَ أَشَدَّ مَفعولاً، وههنا يَنْتَصِبُ تَمييزاً.

لا يَخلُو أَفْعَلُ التفضيلِ عن أحَدِ ثلاثةِ أحوالٍ:

الأوَّلُ: أنْ يكونَ مُجَرَّداً.

الثاني: أنْ يَكونَ مُضافاً.

الثالثُ: أنْ يَكونَ بالألِفِ واللاَّمِ.

فإنْ كانَ مُجَرَّداً فلا بُدَّ أنْ يَتَّصِلَ به "مِن" لفْظاً أو تَقديراً جارَّةً للمفَضَّلِ، نحوُ: " زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، ومَرَرْتُ برجُلٍ أفْضَلَ مِن عِمرٍو"، وقد تُحْذَفُ "مِن" ومَجرورُها للدَّلالَةِ عليهما؛ كقولِه تعالى: **{أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً}**؛ أيْ: وأَعَزُّ مِنْكَ نَفَراً، وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كانَ بـ"أَلْ" أو مُضافاً لا تَصحَبُه "مِن" ؛ فلا تَقولُ: "زيْدٌ الأفضَلُ مِن عَمْرٍو"، ولا: "زَيْدٌ أفضَلُ الناسِ مِن عمرٍو".

وأكثَرُ ما يكونُ ذلك (١) إذا كان أفعَلُ التفضيلِ خَبَراً؛ كالآيَةِ الكَريمةِ ونحوِها، وهو كَثيرٌ في القرآنِ، وقد تُحْذَفُ منه، وهو غيرُ خَبَرٍ؛ كقولِه:

٢٧٩ – دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلاَ فظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلاَ (٢)

فـ "أَجْمَلَ" أفعَلُ تَفضيلٍ، وهو مَنصوبٌ على الحالِ مِن التاءِ في "دَنَوْتِ"، وحُذِفَتْ منه "مِن"، والتقديرُ: دَنوتِ أجمَلَ مِن البَدْرِ، وقد خِلْنَاكِ كالبَدْرِ.

ويَلزَمُ أفْعَلُ التفضيلِ المجرَّدُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نَكِرَةٍ، وإلى هذا أَشارَ بقولِه:

وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذكيراً وأنْ يُوَحَّدَا

فتقولُ: "زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفْضَلُ امرأةٍ، والزَّيْدانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رَجُلينِ، والْهِندانِ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ امرأتينِ، والزيدونَ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ رِجالٍ، والْهِنْداتُ أفضَلُ مِن عمرٍو، وأفضَلُ نِساءٍ"، فيَكونُ "أفعَلُ" في هَاتَيْنِ الحالتينِ مُذَكَّراً ومُفرَداً، ولا يُؤَنَّثُ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

ذا كان أفعَلُ التفضيلِ بـ "أَلْ" لَزِمَتْ مُطابَقَتُه لِمَا قَبْلَه في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهما، فتَقولُ: "زَيدٌ الأفضَلُ، والزيدانِ الأفضلانِ، والزيدونَ الأفضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والْهِنْدانِ الفُضْلَيانِ، والْهِنْدَاتُ

الفُضْلُ أو الفُضْلَيَاتُ"، ولا يَجُوزُ عدَمُ مطابَقَتِه لِمَا قَبْلَه؛ فلا تَقولُ: "الزيدونَ الأفضَلُ"، ولا "الزيدانِ الأفضَلُ"، ولا "هِنْدٌ الأفضَلُ"، ولا "الهندانِ الأفضَلُ"، ولا "الهنداتُ الأفضَلُ"، ولا يَجوزُ أنْ تَقترِنَ به "مِن"؛ فلا تَقولُ: "زيدٌ الأفضَلُ مِن عمرٍو"، فأمَّا قولُه:

ولستَ بالأكثَرِ مِنهم حَصًى ... وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

يُخَرَّجُ على زِيادةِ الألِفِ واللامِ، والأصْلُ: ولستَ بأكثَرَ مِنهم، أو جَعْلِ "منهم" متَعَلِّقاً بمحذوفٍ مُجَرَّدٍ عن الألِفِ واللامِ، لا بما دَخلتْ عليه الألِفُ واللامُ، والتقديرُ: ولستَ بالأكثَرِ أكثَرَ مِنهم

وأَشارَ بقولِه: (وما لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ... إلخ) إلى أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ وقُصِدَ به التفضيلُ جازَ فيه وَجهانِ:

أحدُهما: استعمالُه كالمجرَّدِ، فلا يُطابِقُ ما قَبْلَه، فتَقولُ: "الزيدانِ أفضَلُ القَوْمِ، والزيدونَ أفضَلُ القومِ، وهِنْدٌ أفضَلُ النساءِ، والْهِندانِ أفضَلُ النساءِ، والْهِنْداتُ أفضَلُ النساءِ".

والثاني: استعمالُه كالْمَقرونِ بالألِفِ واللامِ، فتَجِبُ مُطَابَقَتُه لِمَا قَبْلَه، فتقولُ: "الزيدانِ أَفْضَلاَ القومِ، والزيدونَ أَفْضَلُو القومِ، وأفاضِلُ القومِ، وهِنْدٌ فُضْلَى النساءِ، والهندانِ فُضْلَيَا النساءِ، والهنداتُ فُضَّلُ النساءِ، أو فُضْلَياتُ النساءِ"، ولا يَتَعيَّنُ الاستعمالُ الأوَّلُ، خِلافاً لابنِ السَّرَّاجِ، وقد وَرَدَ الاستعمالانِ في القرآنِ، فمِن استعمالِه غيرَ مُطابِقٍ قولُه تعالَى: **{وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ}**.

ومِن استعمالِه مُطابِقاً قولُه تعالَى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا}**، وقد اجتَمَعَ الاستعمالانِ في قولِه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ((**أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقاً، الْمُوَطِّئُونَ أَكْنَافاً، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ**)).

والذينَ أَجَازُوا الوَجهينِ قالوا: الأفصَحُ المطابَقَةُ، ولهذا عِيبَ على صاحِبِ الفَصيحِ في قولِه: (فاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ)، قالوا: فكانَ يَنبغِي أنْ يَأتِيَ بالفُصْحَى، فيَقولَ: "فُصْحَاهُنَّ".

فإنْ لم يَقصِدِ التفضيلَ تَعَيَّنَتِ المطابَقَةُ؛ كقولِهم: "الناقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوانَ"؛ أيْ: عادِلاَ بني مَرْوَانَ، وإلى ما ذَكَرْنَاهُ مِن قَصْدِ التفضيلِ وعَدَمِ قَصْدِه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: (هذا إذا نَوَيْتَ مَعْنى مِن ... البيتَ)؛ أيْ: جوازُ الوَجهينِ -أَعنِي المطابَقَةَ وعدَمَها- مَشروطٌ بما إذا نُوِيَ بالإضافَةِ معنى مِن؛ أيْ: إذا نُوِيَ التفضيلُ، وأمَّا إذا لم يُنْوَ ذلك فيَلزَمُ أنْ يَكونَ طِبْقَ ما اقتَرَنَ به.

قيلَ: ومِن استعمالِ صِيغَةِ أفعَلَ لغيرِ التفضيلِ قولُه تعالَى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}، وقولُه تعالى: {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ}؛ أيْ: وهو هَيِّنٌ عليه، ورَبُّكُم عالِمٌ بكم، وقولُ الشاعِرِ:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لَمْ أَكُنْ... بأعجَلِهم إذْ أَجْشَعُ القوْمِ أَعْجَلُ

أيْ: لم أكُنْ بعَجِلِهم، وقولُه:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى.... لنا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ

أيْ: دَعائِمُه عَزيزةٌ طَويلةٌ. وهل يَنْقَاسُ ذلك أمْ لا؟ قالَ الْمُبَرِّدُ: يَنقاسُ، وقالَ غيرُه: لا يَنقاسُ، وهو الصحيحُ، وذكَرَ صاحِبُ (الواضِحِ) أنَّ النَّحْوِيِّينَ لا يَرَوْنَ ذلك، وأنَّ أبا عُبيدةَ قالَ في قولِه تعالى: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}: إنه بمعنى هَيِّنٍ، وفي بيتِ الفَرزدقِ، وهو الثاني: إنَّ المعنى عَزيزةٌ طويلةٌ. وإنَّ النَّحْوِيِّينَ رَدُّوا على أبي عُبيدةَ ذلك وقالوا: لا حُجَّةَ في ذلك له.

تَقَدَّمَ أنَّ أفعَلَ التفضيلِ إذا كان مُجَرَّداً جِيءَ بعدَه "بِمِن" جارَّةٍ للمُفَضَّلِ عليه، نحوُ: "زيدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو" و"مِن" ومَجرورُها معَه بِمَنْزِلَةِ المضافِ إليه مِن المضافِ، فلا يَجوزُ تَقديمُهما عليه، كما لا يَجوزُ تَقديمُ المضافِ إليه على المضافِ، إلاَّ إذا كانَ المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافاً إلى اسمِ استفهامٍ، فإنَّه يَجِبُ حِينَئِذٍ تَقديمُ "مِن" ومَجرورِها، نحوُ: "مِمَّن أنتَ خَيْرٌ؟ ومِن أيِّهِم أنتَ أفْضَلُ؟ ومِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضَلُ؟ "، وقد وَرَدَ التقديمُ شُذوذاً في غيرِ الاستفهامِ، وإليه أَشارَ بقولِه: (ولَدَى إخبارِ التقديمِ نَزْراً وَرَدَا)، ومِن ذلك قولُه:

فَقَالَتْ لنا: أَهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ... جَنَى النحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ

والتقديرُ: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ مِنه، وقَولُ ذي الرُّمَّةِ يَصِفُ نِسْوَةً بالسِّمَنِ والكَسَلِ:

ولا عَيْبَ فيها غيرَ أنَّ سَرِيعَها... قَطُوفٌ وأنْ لا شَيءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ

لتقديرُ: وأنْ لا شيءَ أَكسَلُ مِنهُنَّ. وقولُه:

إذا سَايَرَتْ أسماءُ يَوماً ظَعِينَةً... فأسماءُ مِن تلكَ الظَّعِينَةِ أمْلَحُ

التقديرُ: فأسماءُ أمْلَحُ مِن تلك الظَّعِينَةِ.

يَخْلُو أفْعَلُ التفضيلِ مِن أنْ يَصْلُحَ لوُقوعِ فِعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه أوْ لاَ، فإنْ لم يَصْلُحْ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه لم يَرْفَعْ ظاهراً، وإنَّما يَرفَعُ ضَميراً مُستَتِراً، نحوُ: "زيْدٌ أفضَلُ مِن عمرٍو"، ففي "أفْضَلُ" ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على "زَيْدٌ"، فلا تقولُ: "مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضَلَ منه أُبوهُ"، فتَرْفَعُ "أبوه" بـ "أفضَلَ"، إلاَّ في لُغَةٍ ضَعيفةٍ حكاها سِيبَوَيْهِ.

فإنْ صَلَحَ لوُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، صَحَّ أنْ يَرفعَ ظاهِراً قِيَاساً مُطَّرِداً، وذلك في كلِّ موْضِعٍ وَقَعَ فيه أفعَلُ بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِهِ، وكانَ مَرفوعُه أَجنَبِيًّا مُفَضَّلاً على نفْسِه باعتِبَارَيْنِ، نحوُ: "ما رأيتُ رجُلاً أحسَنَ في عينِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيْدٍ"، فـ "الكحْلُ" مرفوعٌ بـ "أحسَنَ"؛ لصحَّةِ وُقوعِ فعْلٍ بمعناه مَوْقِعَه، نحوُ: "ما رَأَيْتُ رجُلاً يَحْسُنُ في عَينِه الكُحْلُ كزيدٍ"، ومِثْلُه قولُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: ((**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ**)). وقولُ الشاعِرِ أَنشدَه سِيبَوَيْهِ:

مَرَرْتُ على وادِي السِّبَاعِ ولا... أَرَى كوَادِي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخوَفَ إلاَّ ما وَقَى اللهُ سَارِيَا

فـ "رَكْبٌ" مَرفوعٌ بـ"أَقَلَّ"، فقولُ الْمُصَنِّفِ: (ورَفْعُه الظاهِرَ نَزْرٌ) إشارةٌ إلى الحالةِ الأُولَى، وقولُه: (ومَتى عاقَبَ فِعْلاً) إشارةٌ إلى الحالةِ الثانيةِ.

إعمال اسم الفاعل

شروطه: لا يَخْلُو اسمُ الفاعِلِ مِن أنْ يَكونَ مُعَرَّفاً بأَلْ، أو مُجَرَّداً، فإنْ كانَ مُجَرَّداً عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه مِن الرفْعِ والنَّصْبِ؛ ويشترط أنْ يكونَ مُستَقْبَلاً أو حَالاً، نحوُ:(**هذا ضارِبٌ زَيداً الآنَ، أو غَداً**)، وإنما عَمِلَ لِجَرَيَانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناهُ، وهو الْمُضارِعُ، ومَعنى جَرَيانِه عليه أنه مُوَافِقٌ له في الحركاتِ والسَّكَناتِ؛ لِمُوافَقَةِ "ضارِبٍ" لـ "يَضْرِبُ" فهو مُشْبِهٌ للفعْلِ الذي هو بِمَعناهُ لفْظاً ومَعنًى، وهذا مذهب جمهور النحويين.

وإنْ كانَ بِمَعنى الْمَاضي لم يَعْمَلْ لعَدَمِ جَريانِه على الفعْلِ الذي هو بِمَعناه، فهو مُشْبِهٌ له مَعْنًى، لا لَفْظاً، فلا تَقولُ:(**هذا ضارِبٌ زَيداً أَمْسِ**)، بل يَجِبُ إضافتُه فتَقولُ: (**هذا ضارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ**)، فأمّا إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تُعْمِله، إذ لا مضارعةَ بينه وبيّن الماضي، ألا ترى أن "ضاربًا" ليس على عددِ "ضَرَبَ"، ولا مثلَه في حركاته وسكناته، فلذلك لا تقول:(**زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمس**)، وأَجازَ الكِسائيُّ إعمالَه، وجَعَلَ مِنه قولَه تعالى: {**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**}، فـ "ذِرَاعَيْهِ" مَنصوبٌ بـ "باسِطٌ"، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَه النحويون وغيرهم على أنَّه حِكايةُ حالٍ مَاضِيَةٍ .

ويعمل اسم الفاعل في حال وقوعه عاملا، وهي أن يقع خبرا نحو قولنا:(**زيدٌ ضاربٌ أخوهُ**)، وكذلك إذا وقع صفة نحو قولنا:(**جاء زيدٌ رافعٌ رايةً**)، وكذلك إذا وقع حالا نحو قولنا:(**جاء زيدٌ رافعًا رايةً**) ، وكذلك إذا وقع منادى نحو قولنا:(**يا طالعًا جبلًا**)

اعتماد اسم الفاعل

قد يَعْتَمِدُ اسمُ الفاعِلِ على مَوصوفٍ مُقَدَّرٍ محذوف ، فيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه كما لو اعتَمَدَ على مَذكورٍ، ومِنه قولُه:

وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ.... إذَا رَاحَ نحوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى

الشاهِدُ فيه: قولُه: (مَالِئٍ عَيْنَيْهِ)؛ حيثُ عَمِلَ اسمُ الفاعِلِ، وهو قولُه: (مَالِئٍ) النصْبَ في المفعولِ به؛ بسببِ كونِه مُعتَمِداً على مَوصوفٍ مَحذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، وتَقديرُه: وكَمْ شَخْصٍ مَالِئٍ، وكقوله :

كناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً ليُوهِنَها... فلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**كناطِحٍ صَخرةً**)، حيثُ اعمل أَعْمَلَ اسمَ الفاعِلِ – وهو قولُه: (ناطِحٍ) – عمَلَ الفعْلِ، ونصَبَ به مَفعولاً، وهو قولُه: (صَخرةً)؛ لأنه جارٍ على مَوصوفٍ محذوفٍ مَعلومٍ مِن الكلامِ، كما تَقَدَّمَ في البَيتِ قَبْلَه.

إعمال اسم الفاعل المعرف بال

إذا وَقَعَ اسمُ الفاعِلِ صِلَةً للألِفِ واللامِ، عَمِلَ ماضِياً ومستَقْبَلاً وحالاً؛ لِوُقُوعِه حِينَئذٍ مَوْقِعَ الفعْلِ؛ إذْ حَقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جُملةً، فتَقولُ:(**هذا الضارِبُ زَيْداً الآنَ، أو غَداً، أو أَمْسِ**).

هذا هو الْمَشهورُ مِن قَوْلِ النَّحْوِيّينَ، وزَعَمَ جماعةٌ مِن النَّحْوِيّينَ، مِنهم الرُّمَّانِيُّ، أنَّه إذا وَقَعَ صِلَةً لألْ لا يَعمَلُ إلاَّ مَاضِياً، ولا يَعْمَلُ مُستَقْبَلاً ولا حالاً، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه لا يَعْمَلُ مُطلَقاً، وأنَّ المنصوبَ بعْدَه مَنصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ، والعَجَبُ أنَّ هَذينِ الْمَذْهَبَيْنِ ذَكَرَهما الْمُصَنِّفُ في (التَّسهيلِ)، وزَعَمَ ابنُه بدْرُ الدِّينِ في شَرْحِه أنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا وقَعَ صِلَةً للألِفِ واللامِ عمِلَ مَاضِياً ومُستَقْبَلاً وحالاً باتِّفاقٍ، وقالَ بعْدَ هذا أيضاً: ارْتَضَى جميعُ النَّحْوِيّينَ إعمالَه. يَعنِي إذا كانَ صِلَةً لألْ.

إعمال صيغ المبالغة

هي ألفاظ صيغت للدلالة على الكَثْرَةِ والمبالغة في الفعل، وهي معدولة عن اسم الفاعل، وهي خمس صيغ :(فَعَّالٌ) مثل (جبَّار) وأصلها من اسم الفاعل(جابر) و(مِفعالٌ) مثل قولنا: (**رجلٌ معطارٌ**) أي: كثير العطر، وقولنا:(**رجلٌ معطاءٌ**) أي: كثير العطاء، و(**فَعولٌ**) كقولنا

:(**رجلٌ صبورٌ**) أي: كثير الصبر ، و(**رجلٌ شكورٌ**) أي: كثير الشكر، و(**فَعيلٌ**) مثل عليم وقدير وسميع وأصلها عالم وقادر وسامع و(**فَعِلٌ**)، مثل فطن ولبق وحذر فيَعمَلُ عمَلَ الفِعْلِ على حَدِّ اسمِ الفاعِلِ، وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلُ أكْثَرُ مِن إعمالِ فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكثَرُ مِن إعمالِ فَعِلٍ.

فمِن إعمالِ فَعَّالٍ ما سَمِعَه سِيبَوَيْهِ مِن قَوْلِ بعضِهم:(**أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ**)، وقولُ الشاعِرِ:

أَخَا الحرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا.... ولَيْسَ بوَلاَّجِ الخوالِفِ أَعْقَلاَ

فـ "العَسَلَ" مَنصوبٌ بـ "شَرَّابٍ"، الشاهِدُ فيه: (لَبَّاساً ..... جِلاَلَها)؛ فإنَّه قد أَعْمَلَ (لَبَّاساً) – وهو صِيغَةٌ مِن صِيَغِ الْمُبالَغَةِ – إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ به المفعولَ، وهو قولُه: (جِلاَلَها)؛ لاعتمادِه على مَوصوفٍ مَذكورٍ في الكلامِ، وهو قولُه: (أَخَا الْحَرْبِ).ومِن إعمالِ مِفْعَالٍ قولُ بعضِ العرَبِ:(**إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها**)، فـ "بَوَائِكَها" مَنصوبٌ بـ "مِنْحَارٌ".

ومِن إعمالِ فَعُولٍ قَولُ الشاعِرِ:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَرَاءَتْ لرَاهِبٍ ... بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها ... على الشَّوْقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ**)؛ حيثُ أَعْمَلَ قولَه:(هَيُوجُ)، وهو مِن صِيَغِ المبالَغَةِ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ به المفعولَ، وهو قولُه: (إخوانَ)، وهو معتَمِدٌ على المسنَدِ إليه الذي هو اسمُ إنَّ.

ومِن إعمالِ فَعِيلٍ قَوْلُ بعْضِ العرَبِ:(**إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ**)، فـ "دُعاءَ" مَنصوبٌ بـ "سَميعٌ". ومِن إعمالِ فَعِلٍ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ:

حَذِرٌ أُموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ... ما ليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

الشاهِدُ فيه: قولُه: **(حَذِرٌ أُمُوراً)**؛ حيثُ أَعْمَلَ قولَه: (حَذِرٌ) – وهو مِن صِيَغِ المبالَغَةِ – عمَلَ الفعْلِ، فنَصَبَ به الْمَفعولَ، وهو قولُه: (أُمُوراً).

فـ "أُموراً" مَنصوبٌ بـ "حَذِرٌ"، وعِرْضِي مَنصوبٌ بـ "مَزِقٍ".

عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة مفردة ومثنى وجمع

ما سِوَى الْمُفْرَدِ هو الْمُثَنَّى والمجموعُ، نحوُ: الضارِبَيْنِ، والضارِبَتَيْنِ، والضارِبِينَ، والضُّرَّابِ، والضَّوَارِبِ، والضارباتِ، فحُكْمُها حكْمُ المفرَدِ في العمَلِ، وسائرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُه مِن الشُّروطِ، فتَقولُ:(**هَذانِ الضارِبانِ زَيْداً**)، ونقول:(**هَؤلاءِ القَاتِلونَ بَكْراً**)، ونقول:(**وهؤلاءِ الضُّرابُ زيدًا**)، ونقول :(**وهنَّ الضاربات والضوارب هندًا**) وكذلك الباقِي، ومنه قولُه:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الْحَمِي، ولشاهِدُ فيه: قولُه:(**أَوَالِفاً مَكَّةَ**)؛ حيثُ نَصَبَ مَكَّةَ بأَوَالِفَ الذي هو جَمْعُ تَكسيرٍ لاسمِ الفاعِلِ، وقولُه:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

الشاهِدُ فيه: قولُه: **(مَزِقُونَ عِرْضِي)**؛ حيثُ أَعْمَلَ (مَزِقُونَ) وهو جَمْعُ مَزِقٍ الذي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ به المفعولَ، وهو قولُه:(عِرْضِي)، وقَولُه:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

الشاهِدُ فيه: قولُه: (غُفُرٌ ذَنْبَهُم)؛ حيثُ أَعْمَلَ قولَه: (غُفُرٌ)، الذي هو جَمْعُ غَفورٍ الذي هو صِيغَةُ مُبالَغَةٍ، إعمالَ الفعْلِ، فنَصَبَ به الْمَفعولَ، وهو قولُه: (ذَنْبَهُمُ).

إضافة اسم الفاعل الى مفعوله

يَجوزُ في اسمِ الفاعِلِ العامِلِ إضافتُه إلى ما يَلِيهِ مِن مَفعولٍ، ونَصْبُه له، فتَقولُ:(**هذا ضارِبُ زَيدٍ، وضارِبٌ زَيْداً**)، فإنْ كانَ له مَفعولانِ وأَضَفْتَه إلى أَحَدِهما وَجَبَ نصْبُ الآخَرِ فتَقولُ:(**هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَماً، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً**).

تابع معمول اسم الفاعل

يَجُوزُ في تَابِعِ مَعمولِ اسمِ الفاعِلِ المجرورِ بالإضافَةِ وجهان: الْجَرُّ والنصْبُ نحوُ:(**هذا ضارِبُ زَيدٍ وعمْرٍو وعَمْراً**)، فالجَرُّ مُراعاةً للَّفْظِ، والنصْبُ على إضمارِ فِعْلٍ، وهو الصحيحُ، والتقديرُ: "ويَضْرِبُ عَمْراً"، أو مُراعاةً لِمَحَلِّ الْمَخفوضِ، وهو الْمَشهورُ، وقد رُوِيَ بالوَجهينِ قولُه:

الوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجانِ وعَبْدَهَا... عُوذاً تُزَجِّي بينَها أَطْفَالَهَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (وعَبْدِهَا)؛ فإنه روى رُوِيَ بالوَجهينِ: الجَرِّ والنصْبِ تَبَعاً لِلَفْظِ الاسمِ الذي أُضيفَ إليه اسمُ الفاعلِ أو مَحَلِّه، وقد بَيَّنَّا وَجْهَ كلِّ واحِدٍ مِنهما كما بَيَّنَّا ما يَجوزُ مِن تَقديرِ العامِلِ على رِوايةِ النصْبِ. ، وقالَ الآخَرُ:

هلْ أنتَ باعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا.... أو عبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ

بنَصْبِ "عَبْدَ" عطْفاً على مَحَلِّ "دِينارٍ"، أو على إضمارِ فِعْلٍ، والتقديرُ أو "تَبْعَثُ عَبْدَ رَبٍّ".

إعمال اسم المفعول

جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسمِ الفاعِلِ مِن أنَّه إنْ كانَ مُجَرَّداً عَمِلَ إنْ كانَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ، بِشَرْطِ الاعتمادِ، وإنْ كانَ بالألِفِ واللامِ عَمِلَ مُطلَقاً، يَثْبُتُ لاسمِ المفعولِ، فتَقولُ: (**أَمَضروبٌ الزَّيدانِ الآنَ أو غَداً**)، أو (**جاءَ الْمَضروبُ أَبُوهما الآنَ أو غَداً أو أَمْسِ**)، وحُكْمُه في الْمَعْنَى والعمَلِ حُكْمُ الفعْلِ الْمَبْنِيّ للمَفعولِ، فيَرْفَعُ المفعولَ كما يَرفَعُه فِعْلُه، فكَمَا تَقولُ: (ضُرِبَ الزَّيْدانِ)، فتَقولُ:(**أَمَضروبٌ الزَّيدانِ**)، وإنْ كانَ له مَفعولانِ رُفِعَ أحَدُهما ونُصِبَ الآخَرُ، نحوُ: (**الْمُعْطَى كَفافاً يَكتَفِي**)، فالمفعولُ الأوَّلُ ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على الألِفِ واللامِ، وهو مَرفوعٌ؛ لقِيامِه مَقامَ الفاعِلِ، و"كَفافاً" الْمَفعولُ الثانِي.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

يَجوزُ في اسْمِ المفعولِ أنْ يُضافَ إلى ما كانَ مَرفوعاً به، فتَقولُ في قولِكَ:(**زَيدٌ مَضروبٌ عَبْدُه**):(**زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ**)، فتُضيفُ اسمَ المفعولِ إلى ما كانَ مَرفوعاً به، ومِثْلُه (**الوَرِعُ مَحمودُ الْمَقاصِدِ**)، والأصْلُ:(**الورِعُ مَحمودٌ مَقَاصِدُه**)، ولا يَجوزُ ذلك في اسْمِ الفاعِلِ؛ فلا تَقولُ:(**مَرَرْتُ برَجُلٍ ضارِبِ الأبِ زَيْداً" تُريدُ "ضارِبٍ أَبوهُ زَيداً**).

إعمال المصدر – المحاضرة الأولى

قال ابن مالك : فِعْلِهِ المصدَرَ أَلْحِقْ في العمَلْ مُضافاً أو مُجَرَّداً أو معَ أَلْ

إنْ كانَ فِعْلٌ معَ أنْ أو ما يَحُلْ... مَحَلَّهُ ولاسمِ مَصدرٍ عَمَلْ

مواضع إعمال المصدر

يَعمَلُ الْمَصْدَرُ عمَلَ الفعْلِ في مَوْضِعَيْنِ:

أحَدُها: أنْ يَكونَ نَائِباً مَنابَ الفعْلِ، نحوُ:(**ضَرْباً زَيْداً**)، فـ "زَيْداً" مَنصوبٌ بـ " **ضَرْباً** " لنِيابَتِه مَنابَ فعل الأمر "**اضْرِبْ**"، وفيه ضَميرٌ مُستَتِرٌ مَرفوعٌ به، كما في "اضْرِبْ"، وقد تَقَدَّمَ ذلك في بابِ الْمَصْدَرِ.

الْمَوْضِعُ الثانِي: أنْ يَكونَ الْمَصْدَرُ مُقَدَّراً بـ "أنْ" والفعْلِ، أو بـ "مَا" والفعْلِ، وهو الْمُرادُ بهذا الفصْلِ فيُقَدَّرُ بـ "أنْ" إذا أُرِيدَ الْمُضِيُّ أو الاستقبالُ، نحوُ قولنا :(**عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيداً أمْسِ أو غَداً**)، والتقديرُ: مِن أنْ ضَرَبْتَ زَيداً أمْسِ أو مِن أنْ تَضْرِبَ زَيداً غَداً، ويُقَدَّرُ بـ "ما" إذا أُرِيدَ به الحالُ، نحوُ قولنا:(**عَجِبْتُ مِن ضَرْبِكَ زَيداً الآنَ**) ، التقديرُ: مما تَضْرِبُ زَيداً الآنَ.

أحوال المصدر العامل

وهذا الْمَصدَرُ الْمُقَدَّرُ يَعمَلُ في ثَلاثةِ أحوالٍ:

أولا: المصدر المُضاف، نحوُ قولنا:(**عجِبْتُ مِن ضَربِكَ زَيداً**)،

ثانيا المصدر المُجَرَّدا عن الإضافَةِ وأَلْ، وهو الْمُنَوَّنُ، نحوُ قولنا:(**عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيداً**)، ومُحَلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ:(**عَجِبْتُ مِن الضرْبِ زيداً**)، وإعمالُ المضافِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ، وإعمالُ الْمُنَوَّنِ أكثَرُ مِن إعمالِ الْمُحَلَّى بـ "أَلْ"؛

لأنه قليل في السماع، ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه، ولهذا بَدَأَ المصنِّفُ بذكْرِ المضافِ ثم المجرَّدِ ثم الْمُحَلَّى، مِن إعمالِ الْمُنَوَّنِ قولُه تعالَى:{**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً**}، فقوله:(**يَتيماً**) مَنصوبٌ بقوله:(**إِطعامٌ**)، وتقدير الكلام في الآية:(**أو أطعم يتيمًا**) وقولُ الشاعِرِ:

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

فالشاهد فيه قوله " **رُؤُوسَ**" مَنصوبٌ بالمصدر المنون " **ضَرْبٍ**"،حيثُ نصَبَ بضَرْبٍ – وهو مَصدَرٌ مُنوَّنٌ مَفعولاً به، كما يَنْصِبُه بالفعْلِ، وهذا الْمَفعولُ به هو قولُه: (**رُؤُوسَ قَوْمٍ**).

ومِن إعمالِه وهو مُحَلًّى بـ " أَلْ" قولُه:

ضَعيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ.

الشاهِدُ فيه: قولُه: (النِّكايةِ أَعداءَهُ)؛ حيثُ نَصَبَ بالْمَصدَرِ الْمُحَلَّى بأَلْ، وهو قولُه: (النِّكايةِ) مَفعولاً، وهو قولُه: (أَعداءَه)، كما تَنْصِبُه بالفعْلِ، وهذا الذي ذَهَبَ إليه المصنِّفُ ابن مالك والشارِحُ ابن عقيل هو ما رآه إمامَا النَّحْوِيِّينَ سِيبَوَيْهِ والخليل ابنُ أَحْمَدَ وجمهور النحويين.

وذَهَبَ أبو العَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إلى أنَّ نصْبَ المفعولِ به بعْدَ الْمَصدَرِ المحلَّى بأَلْ ليسَ بالمصدَرِ السابِقِ، وإنما هو بِمَصدَرٍ مُنَكَّرٍ يُقَدَّرُ في الكلامِ، فتَقديرُ الكلامِ عندَه: (**ضَعيفُ النِّكايةِ نِكايةً أَعداءَه**)، وفي هذا مِن التَّكَلُّفِ ما ليس يَخْفَى عَليكَ.

وذَهَبَ أبو سَعيدٍ السِّيرَافِيُّ إلى أنَّ (أَعداءَه) ونحوَه مَنصوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ وتَقديرُ الكلامِ:(**ضعيفُ النِّكايةِ في أَعدائِه**)، فحذف حرف الجر (**في**) فانتصب الاسم بالمصدر وفيه أنَّ النصْبَ بنَزْعِ الخافِضِ سَمَاعِيٌّ، فلا يُخَرَّجُ عليه كلامٌ إلا إذا لم يَكُنْ للكلامِ مَحْمَلٌ سِواهُ، وقولُه:

فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعْدَما ... دَعاكَ وأَيْدِينَا إليهِ شَوَارِعُ

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**والتَّأبينَ عُروةَ**)؛ حيثُ نَصَبَ با لمصدرِ الْمُحَلَّى بألْ، وهو قولُه: (**التَّأبينَ**) مَفعولاً به، وهو قولُه: (**عُروةَ**)، وفيه خِلافُ العُلماءِ الذينَ ذَكَرْناهُم، وذَكَرْنا أقوالَهم في شرْحِ الشاهِدِ السابِق.

وقولُه: **لقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ... فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضرْبِ مِسْمَعَا**

ف، الشاهِدُ فيه: قولُه: (**الضرْبِ مِسْمَعَا**)؛ حيثُ أعْمَلَ المصدرَ الْمُحَلَّى بألْ، وهو قولُه: (**الضرْبِ**)، عَمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ به المفعولَ به، وهو قولُه: (**مِسْمَعَا**).

إعمال اسم المصدر

وأشارَ ابن مالك بقولِهِ: و"لاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ" إلى أنَّ اسمَ الْمَصدَرِ قد يَعمَلُ عَمَلَ الفعْلِ والمرادُ باسْمِ الْمَصدَرِ ما ساوَى الْمَصْدَرَ في الدَّلالةِ على مَعناهُ، وخالَفَه بخُلُوِّه لفْظاً وتَقديراً مِن بعضِ ما في فِعْلِه دُونَ تَعويضٍ كعَطَاءٍ، فإنَّه مُساوٍ لإعطاءٍ مَعْنًى ومُخَالِفٌ له بِخُلُوِّهِ مِن الْهَمزَةِ الْمَوجودَةِ في فِعْلِه، وهو خَالٍ منها لَفْظاً وتَقديراً، ولم يُعَوَّضْ عنها شيءٌ، والفرق بين المصدر واسمه هو أن اسم المصدر فرع على المصدر في العمل، فلا يقوى قوة عمل المصدر، والفرق الثاني أشار إليه ابن عقيل أن اسم المصدر قد يكون مخالفا للمصدر بزيادة حرف أو بنقص حرف أو أكثر، اعلَمْ أوَّلاً أنَّ العُلماءَ يَختَلِفُونَ فيما يَدُلُّ عليه اسمُ المصْدَرِ فقالَ قَومٌ: هو دالٌّ على الحدَثِ الذي يَدُلُّ عليه المصدَرُ. وعلى هذا يَكونُ مَعنى المصدَرِ واسمِ الْمَصدَرِ وَاحِداً، وقالَ قَوْمٌ: اسمُ المصدَرِ يَدُلُّ على لفْظِ المصدَرِ الذي يَدُلُّ على الحدَثِ فيَكونُ اسمُ الْمَصدَرِ دَالاًّ على الحدَثِ بوَاسِطَةِ دَلالتِه على لفْظِ المصدَرِ، وعلى هذا يكونُ معنَى المصدَرِ ومَعنى اسمِ المصدَرِ مُختَلِفَيْنِ.

ملاحظة(١): واحتَرَزَ بذلك مِمَّا خَلاَ مِن بعضِ ما في فِعْلِه لفْظاً ولم يَخْلُ مِنه تَقديراً؛ فإنه لا يَكونُ اسمَ مَصدَرٍ، بل يَكونُ مَصدراً، وذلكَ نحوُ:" **قِتَالٍ** "؛ فإنه مَصدَرُ الفعل الرباعي

" **قاتَلَ**"، وقد خَلاَ مِن الألِفِ التي قَبْلَ التاءِ في الفِعْلِ، ولكنْ خَلاَ مِنها لفْظاً ولم يَخْلُ مِنها تَقديراً؛ ولذلك نُطِقَ بها في بَعضِ المواضِعِ، نحوُ: "قاتَلَ قِيتَالاً، وضَارَبَ ضِيرَاباً"، لكنِ انقَلَبَتِ الألِفُ ياءً لكسْرِ ما قَبْلَها.

ملاحظة(٢): واحتَرَزَ بقولِه:" دُونَ تَعويضٍ" مِمَّا خَلاَ مِن بعْضِ ما في فعْلِه لفْظاً وتَقديراً، ولكنْ عُوِّضَ عنه شيءٌ؛ فإنَّه لا يكونُ اسمَ مَصدَرٍ، بل هو مَصدَرٌ، وذلك نحوُ: "عِدَةٍ "؛ فإنه مَصدَرُ الفعل الثلاثي المعتل الفاء " وَعَدَ"، ومضارعه" يعد" فتحذف الواو وقد خَلاَ مِن الواوِ التي في فِعْلِه لفْظاً وتَقديراً، ولكنْ عُوِّضَ عنها التاءَ، وزَعَمَ ابنُ المصنِّفِ أنَّ عَطاءً مَصدَرٌ وأنَّ هَمزتَه حُذِفَتْ تَخفيفاً، وهو خِلاَفُ ما صَرَّحَ به غيرُه مِن النَّحْوِيِّينَ.

ومِن إعمالِ اسمِ الْمَصْدَرِ قولُه:

أَكُفْراً بعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وبعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

فـ "الْمِائَةَ" مَنصوبٌ بـ "عَطَائِكَ"، ومِنه حديثُ الْمُوَطَّأِ:((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ))، فـ "امْرَأَتَهُ" مَنصوبٌ بالمصدر " قُبْلَةِ"، وقَولُهُ:

إذَا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ لم يَجِدْ... عَسيراً مِن الآمالِ إلاَّ مُيَسَّرَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**عَوْنُ الخالِقِ الْمَرْءَ**)؛ حيثُ أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وهو قولُه: (**عَوْنُ**) عمَلَ الفعْلِ ناب مناب المصدر الأصلي (**إعانة**)، فنَصَبَ به المفعولَ وهو قولُه: (الْمَرْءَ) بعْدَ إضافَتِه لفَاعِلِ، وقولُه:

بعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ ... فلا تُرَيَنْ لغَيرِهِمُ أَلُوفَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**بعِشرَتِكَ الكِرامَ**)؛ فإنه قد أَعْمَلَ اسمَ المصدَرِ، وهو قولُه:(**عِشرَةِ**) عمَلَ الفعْلِ، فنصَبَ به المفعولَ به، وهو قولُه، (**الكِرامَ**)، بعْدَ إضافَتِه إلى فاعِلِه.

آراء النحويين في إعمال اسم المصدر

الرأي الأول : وإعمالُ اسمِ الْمَصْدَرِ قَليلٌ على رأي جمهور النحويين، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جَوازِ إعمالِه فقَدْ وَهِمَ؛ فإنَّ الْخِلافَ في ذلك مَشهورٌ،

الرأي الثاني: و هو قول بعض النحويين كالصَّيْمَرِيّ إنَّ إعمالهُ شاذٌّ.

الرأي الثالث: نُقِلَ عن بعضِهم أنَّه قد أَجازَ ذلك قِيَاساً.

إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله

يُضافُ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فيَجُرُّه ثم يَنْصِبُ المفعولَ كثيرا، نحوُ:(**عَجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ العَسَلَ**)، لأن أصل تقدير الكلام:(**عجبت من أنْ يشرب زيدٌ العسلَ**) وتقدير الكلام:(**عجبت من أن يشرب زيدٌ العسلَ**)، فزيد في الأصل فاعل أضيف إليه المصدر (ضرب)، ومنه قوله تعالى:{**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**} وتقدير الكلام: ولولا أن يدفع اللهُ الناس.

ويضاف المصدر إلى مفعولِه وهو قليل، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ، نحوُ:(**عَجِبْتُ مِن شُرْبِ العسَلِ زَيدٌ**) وتقدير الكلام:(**عجبت من أن يشرب العسلَ زيدٌ**) ومنه قولُه:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ... نفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

الشاهِدُ فيه: قولُه: (**نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ**)؛ حيثُ اضاف أَضافَ الْمَصدَرَ – وهو قولُه: (نَفْيَ) إلى مَفعولِه، وهو قولُه: (**الدَّرَاهِيمِ**) ثم اتى أَتَى بفاعِلِه مَرفوعاً، وهو قولُه: (**تَنقادُ**).

ملاحظة:(٣) وإضافة المصدر إلى مفعوله ليسَ مَخصوصاً بالضَّرورةِ خِلافاً لبَعضِ النحويين، واحتج بقولَه تعالَى:{**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**}، فأَعْرَبَ "مَن" فاعِلاً بِحِجُّ، وتقدير الكلام :(**أن يحجَّ البيتَ المستطيعُ**)، ورُدَّ بأنه يَصيرُ المعنَى: ولله على جَميعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ البَيتَ الْمُستطيعُ، وليسَ كذلكَ فـ "مَن" بَدَلٌ مِن "الناسِ"، والتقديرُ: ولله على الناسِ مُستَطِيعِهم حَجُّ البيتِ، وقِيلَ: "مَن" مُبتدَأٌ والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: مَنِ استطاعَ مِنهم فَعَلَيْهِ ذلك.

ويُضافُ الْمَصدَرُ أَيضاً إلى الظرْفِ، ثم يَرفَعُ الفاعِلَ ويَنصِبُ الْمَفعولَ، نحوُ:(**عَجِبْتُ مِن ضرْبِ اليومِ زيدٌ عَمْراً**)، فالظرف اليوم أضيف إليه المصدر ضرب.

العطف على المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله

قال ابن مالك : وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَنْ... رَاعَى في الإِتْباعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إذا أُضيفَ الْمَصْدَرُ إلى الفاعِلِ فَفَاعِلُه يَكونُ مَجروراً لَفْظاً، مَرفوعاً مَحَلاًّ، فيَجوزُ في تَابِعِه مِن الصِّفَةِ والعطْفِ وغيرِهما مُراعاةُ اللفْظِ، فيُجَرُّ، ومُراعاةُ الْمَحَلِّ فيُرفَعُ، فتَقولُ:(**عجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ الظريفِ**)، **ويجوز الرفع:(** **عجِبْتُ مِن شُرْبِ زَيدٍ الظَّريفُ**)، ومِن إتباعِه على الْمَحَلِّ قَولُه:

حَتَّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَها... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظلومُ

الشاهد فيه قوله:(**المظلومُ**) ؛ فرَفَعَه لكَونِه نَعْتاً للفاعل المضاف إليه "المُعَقِّبِ" مراعاة لْمَحَلِّ الفاعل الذي هو مرفوع في الأصل، ويجوز جر المظلوم مراعاة للفظ الفاعل المجرور لفظا .

وإذا أُضيفَ إلى الْمَفعولِ، فهو مَجرورٌ لَفْظاً، مَنصوبٌ مَحَلاًّ؛ فيَجوزُ أَيضاً في تَابِعِه مُراعاةُ اللفْظِ والْمَحَلِّ نحو قولنا:(**عجبتُ من شربِ العسلِ أو النبيذِ زيدٌ**) بالجر مراعاة للمفعول المجرور لفظا وهو(العسل)، ويجوز النصب مراعاة لمحل المفعول المنصوب نحو قولنا:(**عجبتُ من شربِ العسلِ زيدٌ أو النبيذَ**) بالفتح، وفي النعت أيضا يجوز الجر والفتح لما تقدم:(**عجبتُ من شربِ العسلِ الحلوِ والحلوَ زيدٌ**) ومِن مُراعاةِ الْمَحَلِّ قولُه:

قد كُنتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا... مَخافَةَ الإِفلاسِ واللَّيَّانَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (واللَّيَّانَا)؛ حيثُ عَطَفَه بالنصْبِ على (الإفلاسِ) الذي أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إليه مراعاة إلى مَحَلِّهِ وهو في، ويجوز الجر، فنقول:(والليانِ) بالجر مراعاة للفظ المفعول الذي هو في الأصل مجرور لفظا.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعِلِ

قال ابن مالك: صفةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ... معنًى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعلِ

قد سَبَقَ أنَّ المرادَ بالصِّفَةِ ما دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يَشْمَلُ اسمَ الفاعِلِ واسمَ المفعولِ وأفعَلَ التفضيلِ والصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ، وذَكَرَ الْمُصنِّفُ أنَّ عَلاَمَةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ استِحسانُ جَرِّ فاعِلِها بها، نحوُ قولنا: "**حسَنُ الوَجْهِ، ومُنطَلِقُ اللسانِ، وطاهِرُ القَلْبِ**"، والأصْلُ: حسَنٌ وَجْهُه، ومُنطَلِقٌ لِسانُه، وطَاهِرٌ قَلْبُه، فوَجْهُه مرفوعٌ بِحَسَنٌ على الفاعليَّةِ، ولِسانُه مَرفوعٌ بِمُنطَلِقٍ، وقلْبُه مَرفوعٌ بطاهِرٍ، وهذا لا يَجُوزُ في غيرِها مِن الصِّفاتِ كاسم الفاعل، فلا تَقولُ:(**زَيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْراً**)، تُريدُ: ضارِبٌ أَبوهُ عَمْراً، ولا (**زَيْدٌ قائمُ الأبِ غَداً**) تُريدُ: زيدٌ قائمٌ أَبوهُ غَداً، وقد تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ المفعولِ يَجُوزُ إضافتُه إلى مَرفوعِه، فتَقولُ:(زَيْدٌ مَضروبُ الأبِ)، وهو حينَئذٍ جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ.

صياغة الصفة المشبهة

قال ابن مالك :وصَوْغُها مِن لازِمٍ لِحَاضِرِ ... كطاهِرِ القلبِ جميلِ الظاهِرِ

يَعنِي: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تُصاغُ مِن فِعْلٍ متعَدٍّ، فلا تَقولُ:(**زَيْدٌ قاتِلُ الأبِ بَكْراً**) تُريدُ: قاتِلٌ أَبوه بَكراً، بل لا تُصاغُ إلاَّ مِن فِعْلٍ لازِمٍ، نحوُ: "طاهِرُ القلْبِ، وجَميلُ الظاهِرِ"، ولا تَعمل إلاَّ إذا دلت على الحالِ ولا تعمل في الماضي ولا المستقبل، وهو المرادُ بقَولِه: "لِحَاضِرٍ"، فلا تَقولُ:(**زَيدٌ حَسَنُ الوجْهِ غَداً أو أَمْسِ**)،ونَبَّه بقولِه:(كطاهِرِ القلْبِ جَميلِ الظاهِرِ) على أنَّ الصفةَ الْمُشَبَّهَةَ إذا كانَتْ مِن فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تَكونُ على نَوعينِ:

أحَدُهما: ما وَازَنَ المضارِعَ، نحوُ: طاهِرُ القلْبِ، وهذا قَليلٌ فيها، والثاني: ما لم يُوَازِنْه، وهو الكثيرُ، نحوُ: جَميلُ الظاهِرِ وحَسَنُ الوجهِ، وكريمُ الأبِ، وإنْ كانتْ مِن غيرِ ثلاثيٍّ وَجَبَ مُوازَنَتُها الْمُضارِعَ، نحوُ: منْطَلِقُ اللسانِ.

شروط عمل الصفة المشبهة

قال ابن مالك : وعَمَلُ اسمِ فاعلِ الْمُعَدَّى ... لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّا

أيْ: يَثْبُتُ لهذه الصفَةِ عمَلُ اسمِ الفاعِلِ الْمُتَعَدِّي، وهو الرفْعُ والنصْبُ، فالرفع على الفاعلية لمعمولها كقولنا:(**زيدٌ حَسَنٌ وجْهُه**) فوجهه فاعل للصفة المشبه حسن، ويجوز نصب معمول الصفة المشبهة نحوُ قولنا : (**زيدٌ حَسَنٌ الوجْهَ**)، ففي "حسَنٌ" ضميرٌ مَرفوعٌ هو الفاعِلُ، و"الوجْهَ" مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به إذا كان الاسم المتقدم عليها اسم معرفة؛ لأنَّ "حَسَناً" شَبيهٌ بضَارِبٍ، فعَمِلَ عمَلَه، ويجوز نصبه على التمييز إذا كان الاسم نكرة نحو قولنا:(**هذا رجلٌ حسنٌ وجهًا**) وأَشارَ بقولِه: (على الحَدِّ الذي قد حُدَّا) إلى أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ تَعْمَلُ على الْحَدِّ الذي سَبَقَ في اسمِ الفاعِلِ، وهو أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِها، كما أنَّه لا بُدَّ مِن اعتمادِه، فيجوز في معمول الصفة ثلاثة أوجه إعرابية.

الأول: الرفع على أنه فاعل الصفة المشبهة.

الثاني: النصب فيجوز فيه وجهان: الأول النصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان الاسم معرفة، والثاني النصب على التمييز إذا كان الاسم نكرة.

الثالث: الجر على الإضافة.

قال ابن مالك: وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيه مُجْتَنَبْ ... وكونُه ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

لَمَّا كانَتِ الصِّفةُ الْمُشَبَّهَةُ فرْعاً في العمَلِ عن اسمِ الفاعِلِ قَصُرَتْ عنه، فلم يَجُزْ تَقديمُ مَعمولِها عليها كما جازَ في اسمِ الفاعلِ، فلا تَقولُ:(**زيدٌ الوجْهَ حَسَنٌ**)؛ كما تَقولُ:(**زيدٌ عَمْراً ضَارِبٌ**)، ولم تَعْمَلْ إلاَّ في سَبَبِيٍّ، نحوُ:(**زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَه**)، ولا تَعْمَلُ في أَجْنَبِيٍّ، فلا تَقولُ: (**زَيْدٌ حسَنٌ عَمْراً**)، فعمرو أجنبي عن زيد فليست الصفة لعمرو، وإنما الصفة لوجه زيد كما

في الأمثلة، واسمُ الفاعِلِ يَعْمَلُ في السَّبَبِيِّ والأَجْنَبِيِّ، نحوُ: (**زَيدٌ ضارِبٌ غُلامَه، وضَارِبٌ عَمْراً**).

قال ابن مالك :

فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ معَ أَلْ ... ودُونَ أَلْ مَصحوبَ أَلْ وما اتَّصَلْ

بِهَا مُضافاً أو مُجَرَّداً ولا ... تَجْرُرْ بها معْ أَلْ سُماً مِن أَلْ خَلاَ

ومِنْ إضافةٍ لتالِيهَا ومَا ... لم يَخْلُ فَهْوُ بالجوازِ وُسِمَا

أحوال معمول الصفة المشبهة

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ إمَّا أنْ تكونَ بالألِفِ واللامِ، نحوُ: "الْحَسَنِ"، أو مُجَرَّدَةً عنهما، نحوُ: "حسَنٍ"، وعلى كلٍّ مِن التقديرينِ لا يَخلو المعمولُ مِن أحوالٍ سِتَّةٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكونَ المعمولُ بأَلْ، نحوُ:(**الحسَنُ الوجْهِ، وحسَنُ الوَجْهِ**).

الثاني: أنْ يَكونَ مُضافاً لِمَا فيه أَلْ، نحوُ:(**الْحَسَنُ وجْهِ الأبِ، وحسَنُ وجْهِ الأبِ**).

الثالثُ: أنْ يَكونَ مُضافاً إلى ضَميرِ الموصوفِ نحوُ:(**مَررتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُه، وبرَجُلٍ حسَنٍ وَجْهُه**).

الرابعُ: أنْ يكونَ مُضافاً إلى مُضافٍ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ:(**مَرَرْتُ بالرجُلِ الحسَنِ وَجْهُ غُلامِه، وبرجُلٍ حسَنٍ وَجْهُ غُلامِه**).

الخامسُ: أنْ يَكونَ مُجَرَّداً مِن أَلْ دُونَ الإضافةِ، نحوُ: (**الحسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَنٌ وُجْهُ أبٍ**).

السادسُ: أنْ يَكونَ المعمولُ مُجَرَّداً مِن ألْ والإضافةِ، نحوُ:(**الحسَنُ وَجْهاً، وحَسَنٌ وَجْهاً**)، فهذه اثْنَتَا عَشْرَةَ مَسألةً، والْمَعمولُ في كُلِّ وَاحِدَةٍ مِن هذه المسائِلِ الْمَذكورةِ إمَّا أنْ يُرْفَعَ أو يُنصَبَ أو يُجَرَّ، فيَتَحَصَّلُ حينَئذٍ سِتٌّ وثَلاثونَ صُورةً، وإلى هذا أَشارَ بقولِه:(فارْفَعْ بها)؛ أيْ: بالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ،(وانْصِبْ وجُرَّ معَ أَلْ)؛ أيْ:إذا كانَتِ الصفَةُ بأَلْ، نحوُ: "الحَسَنِ"، و(دُونَ أَلْ) أيْ: إذا كانَتِ الصفَةُ بغيرِ أَلْ، نحوُ: "حسَنٍ" (مَصحوبَ أَلْ)؛ أي: المعمولَ المصاحِبَ لأَلْ، نحوُ: "الوجْهِ"، (وما اتَّصَلْ بها مُضافاً أو مُجَرَّداً)؛ أيْ: والمعمولَ المتَّصِلَ بها؛ أيْ: بالصفَةِ إذا كانَ المعمولُ مُضافاً أو مُجَرَّداً مِن الألِفِ واللامِ والإضافَةِ، ويَدخُلُ تحتَ قولِه: (مُضافاً) المعمولُ المضافُ إلى ما فيه أَلْ، نحوُ: "وَجْهُ الأبِ"، والمضافُ إلى ضميرِ الموصوفِ، نحوُ: "وجْهُه"، والمضافُ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ: "وَجْهُ غُلامِه"، والموأَشارَ بقولِه: (ولاَ تَجْرُرْ بها معْ أَلْ ... إلى آخِرِه) إلى أنَّ هذه المسائِلَ لَيْسَتْ كلُّها على الْجَوازِ، بل يَمتَنِعُ منها إذا كانَتِ الصِّفَةُ بأَلْ أَربعُ مَسائلَ:

الأُولَى: جَرُّ المعمولِ المضافِ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ:(**الحسَنُ وَجْهِه**).

الثانيةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى ما أُضيفَ إلى ضَميرِ الموصوفِ، نحوُ:(**الحسَنُ وَجْهِ غُلامِه**).

الثالثةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُضافِ إلى الْمُجَرَّدِ مِن أَلْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ:(**الْحَسَنُ وَجْهِ أبٍ**).

الرابعةُ: جَرُّ المعمولِ الْمُجَرَّدِ مِن أَلْ والإضافةِ، نحوُ:(**الحسَنُ وَجْهٍ**).

فمَعنَى كلامِه: (ولا تَجْرُرْ بها)؛ أيْ: بالصفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إذا كانَتِ الصِّفَةُ معَ أَلِ اسْماً خَلاَ مِن أَلْ أو خَلاَ مِن الإضافَةِ؛ لِمَا فيه أَلْ؛ وذلك كالمسائِلِ الأربَعِ، وما لم يَخْلُ مِن ذلك يَجوزُ جَرُّه كما يَجوزُ رفْعُه ونَصْبُه، كالحسَنِ الوجْهِ والحسَنِ وَجْهِ الأبِ.

وكما يَجُوزُ جَرُّ المعمولِ ونَصْبُه ورَفْعُه إذا كانَتِ الصِّفَةُ بغيرِ أَلْ على كلِّ حالٍ.ضافُ إلى المجرَّدِ مِن أَلْ دُونَ الإضافَةِ، نحوُ: "وجهُ أبٍ".

محاضرة أسلوب التعجب

قال ابن مالك: بأَفْعَلَ انْطِقْ بعدَ ما تَعَجُّبَا ... أو جِئْ بأَفْعِلْ قَبلَ مَجرورٍ بِبَا

وتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِقْ بِهِمَا

للتَّعَجُّبِ صِيغتان: إحْدَاهما "ما أَفْعَلَه"، والثانيةُ "أَفْعِلْ به"، وإليهما أَشارَ المصنِّفُ بالبيتِ الأَوَّلِ؛ أي: انطِقْ بأَفْعَلَ بعْدَ "ما" للتَّعَجُّبِ، نحوُ:(ما أَحْسَنَ زَيداً) وما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا"، أو جِئْ بأَفْعِلَ قَبلَ مَجرورٍ بِبَا، نحوُ قولنا:(أَحْسِنْ بالزَّيدينِ، وأَصْدِقْ بهما)،

آراء النحويين في إعراب جملة التعجب

الرأي الأول: فما مُبتَدَأٌ، هي نَكِرَةٌ تامَّةٌ عندَ سِيبَوَيْهِ، و"أَحْسِنْ" فِعْلٌ ماضٍ فاعِلُه ضَميرٌ مُستَتِرٌ عائدٌ على "ما"، و"زَيْداً" مفعولُ أحْسِنْ، والجملَةُ خبَرٌ عن "ما"، والتقديرُ "شيءٌ أحْسَنَ زَيْداً"؛ أي: جَعَلَه حَسَناً، وكذلك "ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا".

وأمَّا أَفْعِلْ ففِعْلُ أمْرٍ، ومَعناهُ التَّعَجُّبُ، لا الأمْرُ، وفاعِلُه المجرورُ بالباءِ، والباءُ زَائدةٌ، واستُدِلَّ على فِعْلِيَّةِ أَفْعَلْ بلُزومِ نُونِ الوِقايةِ له إذا اتَّصَلَتْ به ياءُ المتكلِّمِ، نحوُ: "ما أَفْقَرَنِي إلى عفْوِ اللهِ"، وعلى فِعْلِيَّةِ "أَفْعِلْ" بدُخولِ نُونِ التوكيدِ عليه في قولِه:

قال ابن مالك: وَمُسْتَبْدِلٍ مِن بعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً... فأَحْرِ بِهِ مِن طُولِ فقْرٍ وأَحْرِيَا

أَشارَ بقولِه: (وتِلْوَ أَفْعَلَ) إلى أنَّ تالِيَ (أَفْعَلَ) يُنْصَبُ؛ لكونِه مَفعولاً، نحوُ: "ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا"، ثم مَثَّلَ بقَولِه: (وأَصْدِقْ بهما) للصِّيغَةِ الثانيةِ، وما قَدَّمْنَاهُ مِن أنَّ "ما" نَكِرَةٌ تامَّةٌ هو الصحيحُ، والْجُملةُ التي بعْدَها خَبَرٌ عنها، والتقديرُ: "شيءٌ أحْسَنَ زَيْداً"؛ أيْ: جَعَلَه حَسَناً.

الرأي الثاني: وذَهَبَ الأخفَشُ إلى أنَّها مَوصولةٌ، والجملةُ التي بعْدَها صِلَتُها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: "الذي أحْسَنَ زَيْداً شَيءٌ عَظيمٌ"،

الراي الثالث: وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها استِفْهَامِيَّةٌ، والجملَةُ التي بعدَها خبَرٌ عنها، والتقديرُ: "أيُّ شيءٍ أحْسَنَ زَيداً".

الراي الرابع: وذهَبَ بعضُهم إلى أنَّها نَكِرَةٌ مَوصوفةٌ، والْجُملَةُ التي بعْدَها صِفَةٌ لها، والخبَرُ مَحذوفٌ، والتقديرُ: شَيءٌ أحسَنَ زَيْداً عَظيمٌ.

قال ابن مالك: وحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استَبِحْ ... إنْ كانَ عِندَ الحذْفِ مَعناهُ يَضِحْ

يَجوزُ حذْفُ الْمُتَعَجَّبِ منه، وهو الْمَنصوبُ بعْدَ أفعَلَ، والمجرورُ بالباءِ بعْدَ أفْعَلَ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، فمِثالُ الأوَّلِ قولُه:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا.... بُكاءً على عَمْرٍو وما كانَ أَصْبَرَا

التقديرُ: وما كانَ أصْبَرَها، فحُذِفَ الضميرُ، وهو مَفعولُ أَفْعَلَ؛ للدَّلالَةِ عليه بما تَقَدَّمَ، ومِثالُ الثاني قولُه تعالَى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ}. التقديرُ واللهُ أعْلَمُ: وأَبْصِرْ بهم، فحُذِفَ بهم؛ لدَلالَةِ ما قَبْلَه عليه، وقولُ الشاعِرِ:

فذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً ...وإنْ يَسْتَغْنِ يَوماً فأَجْدِرِ

أيْ: فأَجْدِرْ به، فحُذِفَ الْمُتَعَجَّبُ منه بعْدَ أفْعَلَ، وإنْ لم يَكُنْ مَعطوفاً على أَفْعِلْ مِثلِهِ، وهو شَاذٌّ.

قال ابن مالك: وفي كِلا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

لا يَتَصَرَّفُ فِعْلاَ التَّعَجُّبِ، بل يَلزَمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً، فلا يُستعمَلُ مِن أَفعلَ غيرُ الماضي، ولا مِن أَفعلَ غيرُ الأمْرِ، قالَ الْمُصَنِّفُ: وهذا مِمَّا لا خِلاَفَ فيه.

وصُغْهُمَا مِن ذي ثلاثٍ صُرِّفَا ... قابِلِ فَضْلٍ ثُمَّ غيرِ ذِي انْتِفَا

وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي أَشْهَلاَ ... وغيرِ سالكٍ سبيلَ فُعِلاَ

شروط صياغة فعل التعجب: يُشتَرَطُ في الفِعْلِ الذي يُصاغُ منه فِعْلاَ التَّعَجُّبِ شُروطٌ سَبعةٌ:

أحَدُها: أنْ يَكونَ ثُلاثيًّا، فلا يُبْنَيَانِ ممَّا زادَ عليه، نحوُ: دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واستخْرَجَ.

الثاني: أنْ يَكونَ مُتصَرِّفاً، فلا يُبنَيَانِ مِن فعْلٍ غيرِ متَصَرِّفٍ، كنِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ.

الثالثُ: أنْ يَكونَ مَعناهُ قابِلاً للمُفاضَلَةِ؛ فلا يُبنَيَانِ مِن "ماتَ" و"فَنِيَ" ونحوِهما؛ إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيءٍ على شيءٍ.

الرابعُ: أنْ يَكونَ تامًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الناقِصَةِ، نحوُ: "كانَ" وأَخَوَاتِها، فلا تَقولُ: "ما أَكْوَنَ زَيداً قَائِماً"، وأَجازَه الكُوفِيُّونَ.

الخامِسُ: أنْ لا يكونَ مَنفِيًّا، واحتُرِزَ بذلك مِن الْمَنْفِيِّ لُزوماً، نحوُ: "ما عاجَ فُلانٌ بالدواءِ"؛ أيْ: ما انْتَفَعَ، به أو جَوازاً، نحوُ: "ما ضَرَبْتُ زيداً".

السادسُ: أنْ لا يكونَ الوصْفُ منه على أَفعَلَ، واحتُرِزَ بذلك مِن الأفعالِ الدالَّةِ على الألوانِ: كسَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحمَرُ، والعُيوبِ: كحَوِلَ فهو أَحوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعوَرُ، فلا تَقولُ: "ما أَسْوَدَه"، ولا "ما أَحْمَرَه"، ولا "ما أَحْوَلَه"، ولا "ما أَعْوَرَه"، ولا "أَعْوِرْ به"، ولا "أَحْوِلْ به".

السابعُ: أنْ لا يكونَ مَبنِيًّا للمفعولِ، نحوُ: "ضُرِبَ زَيدٌ"، فلا تقولُ: "ما أَضرَبَ زَيداً" تُريدُ التعَجُّبَ مِن ضَرْبٍ أُوقِعَ به؛ لئَلاَّ يَلتَبِسَ بالتَّعَجُّبِ مِن ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

قال ابن مالك:وأَشْدِدْ أو أَشَدّ أو شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا

ومَصْدَرُ العادِمِ بعدُ يَنْتَصِبْ ... وبعدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ

يَعنِي أنَّه يُتَوَصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ مِن الأفعالِ التي لم تَستَكْمِلِ الشروطَ بأَشْدِدْ ونحوِه، وبأَشَدَّ ونحوِه، ويُنْصَبُ مَصْدَرُ ذلك الفعْلِ العادِمِ الشروطَ بعْدَ "أَفْعَلَ" مَفعولاً، ويُجَرُّ بعْدَ "أَفْعِلْ"

بالباءِ، فتَقولُ: "ما أَشَدَّ دَحرَجَتَه واستِخرَاجَه"، و"أَشْدِدْ بدَحرَجَتِه واستِخرَاجِه"، و"ما أَقبَحَ عَوَرَه، وأَقْبِحْ بعَوَرِه، وما أَشَدَّ حُمرَتِه، وأَشْدِدْ بحُمْرَتِه".

قال ابن مالك: وبالنُّدُورِ احْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ... ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

يَعنِي أنَّه إذا وَرَدَ بِناءُ فعْلِ التعَجُّبِ مِن شيءٍ مِن الأفعالِ التي سَبَقَ أنَّه لا يُبنَى منها حُكِمَ بنُدورِه، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه؛ كقولِهم: "ما أَخْصَرَهُ" مِن "اخْتَصَرَ"، فبَنَوْا أفعَلَ مِن فِعْلٍ زَائِدٍ على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ، وهو مَبنِيٌّ للمَفعولِ، وكقولِهم: "ما أَحْمَقَه"،فبَنَوْا أَفعَلَ مِن فِعْلِ الوصْفُ منه على أفْعَلَ، نحوُ: حَمِقَ فهوَ أَحْمَقُ، وقولِهم: "ما أَعْسَاهُ وأَعْسِ به"، فبَنَوْا أَفعَلَ وأَفْعِلْ به مِن "عَسَى"، وهو فعْلٌ غيرُ متَصَرِّفٍ.

قال ابن مالك: وفِعْلُ هذا البابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعمولُهُ ووَصْلَهُ به الْزَمَا

وفَصْلُه بظَرْفٍ او بحَرْفِ جَرْ ... مُسْتَعْمَلٌ والخُلْفُ في ذاك استَقَرْ

لا يَجوزُ تَقديمُ مَعمولِ فعْلِ التَّعَجُّبِ عليه ، فلا تَقولُ: "زَيداً ما أحْسَنَ"، ولا "ما زَيداً أَحْسَنَ" ولا "بزَيْدٍ أَحْسَنَ"، ويَجِبُ وَصْلُه بعامِلِه، فلا يُفصَلُ بينَهما بأَجْنَبِيٍّ، فلا تَقولُ في: "ما أَحسَنَ مُعطِيَكَ الدِّرْهَمَ": "ما أحسَنَ الدِّرْهَمَ مُعطِيَكَ"، ولا فرْقَ في ذلك بينَ الْمَجرورِ وغيرِه، فلا تَقولُ: "ما أَحْسَنَ بزَيدٍ مَارًّا" تُريدُ: "ما أحسَنَ مَارًّا بزَيْدٍ"، ولا "ما أحسَنَ عندَك جالِساً"، تُريدُ: "ما أَحْسَنَ جالِساً عندَك"، فإنْ كانَ الظرْفُ أو المجرورُ مَعمولاً لفِعْلِ التعَجُّبِ، ففي جَوازِ الفصْلِ بكُلِّ مِنهما بينَ فعْلِ التَّعَجُّبِ ومَعمولِه خِلافٌ، والمشهورُ جَوازُه، خِلاَفاً للأَخْفَشِ والْمُبَرِّدِ ومَن وافَقَهُما، ونَسَبَ الصَّيْمَرِيُّ المنْعَ إلى سِيبَوَيْهِ، ومِمَّا وَرَدَ فيه الفصْلُ في النثْرِ قولُ عمرِو بنِ مَعْدِ يَكَرِبَ: "للهِ دَرُّ بَنِي سُليمٍ؛ ما أحسَنَ في الْهَيجاءِ لِقَاءَها، وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطاءَها، وأَثْبَتَ في الْمَكْرُماتِ بَقَاءَها". وقولُ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجْهَه، وقد مَرَّ بعَمَّارٍ فمَسَحَ الترابَ عن وَجهِه: "أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقظانِ أنْ أَراكَ صَريعاً مُجَدَّلاً"، ومِمَّا وَرَدَ منه مِن النظْمِ قولُ بعضِ الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم:

وقالَ نَبِيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا.... وأَحبِبْ إلينا أنْ تَكونَ الْمُقَدَّمَا

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه: (إلينا)؛ حيثُ فَصَلَ به بينَ فعْلِ التعَجُّبِ الذي هو (أَحْبِبْ) وفاعِلِهِ الذي هو المصدَرُ الْمُنْسَبِكُ مِن الحرْفِ المصدرى الْمَصدَرِيّ ومَعمولِه، وهذا الفاصِلُ جارٌّ ومجرورٌ معمولٌ لفِعْلِ التَّعَجُّبِ، وذلك جائِزٌ في الأصَحِّ مِن مَذاهِبِ النَّحْوِيّينَ.

وقولُه: خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى.... صَبوراً ولكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ

الشاهد فيه قوله:(بذي اللب) حيث فصل بين فعل التعجب وهو قوله (أحرى) وفاعله الذي هو المصدر المؤول من أن المصدرية والفعل ومعموله وهذا الفاصل الجار والمجرور معمول لفِعْلِ التَّعَجُّبِ، وذلك جائِزٌ في الأصَحِّ مِن مَذاهِبِ النَّحْوِيّينَ.

محاضرة أسلوب المدح والذم

ذهَبُ جُمهورِ النَّحْوِيّينَ أنَّ "نِعْمَ وبِئْسَ" فِعلانِ؛ بدَليلِ دُخولِ تَاءِ التأنيثِ الساكِنَةِ عليهما، نحوُ: "نَعِمَتِ المرأةُ هنْدٌ، وبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ"، وذَهَبَ جَماعَةٌ مِن الكُوفِيّينَ، ومِنهم الفَرَّاءُ، إلى أنَّهما اسْمَانِ، واستَدَلُّوا بدُخولِ حرْفِ الْجَرِّ عليهما في قولِ بعضِهم:(**واللهِ ما هي بنِعْمَ الولَدُ نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّها سَرِقَةٌ**") وخُرِّجَ على جَعْلِ "نِعْمَ وبِئسَ" مَفعولَيْنِ لقَولٍ مَحذوفٍ واقِعٍ صِفَةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو المجرورُ بالحرْفِ، لا "نِعْمَ وبِئْسَ"، **والتقديرُ: وما هي بوَلَدٍ مَقولٍ فيه نِعْمَ الولَدُ**، فحُذِفَ الموصوفُ والصفَةُ، وأُقِيمَ الْمَعْمولُ مُقامَهما معَ بَقاءِ "نِعْمَ وبِئْسَ" على فِعْلِيَّتِهما، وهذانِ الفِعْلانِ لا يَتَصَرَّفَانِ، فلا يُسْتَعْمَلُ منهما غيرُ الماضي، ولا بُدَّ لهما مِن مَرفوعٍ هو الفاعِلُ،

أقسام فاعل نعم وبئس

وهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: أنْ يَكونَ مُحَلًّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ:(**نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ**)، ومنه قولُه تعالَى:{**نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**}، واختلُفِ في هذه اللامِ؛ فقالَ قَومٌ: هي للجِنْسِ حَقيقةً، فمَدَحْتَ الْجِنْسَ كُلَّه مِن أجْلِ زَيْدٍ، ثُمَّ خَصَصْتَ زَيْداً بالذكْرِ، فتَكونُ قد مَدَحْتَه مَرَّتينِ، وقيلَ: هي للجِنْسِ مَجازاً، وكأنَّك قد جَعَلْتَ زَيْداً الجنْسَ كلَّه مُبالَغَةً، وقيلَ: هي للعَهْدِ.

الثانِي: أنْ يَكونَ مُضافاً إلى ما فيه "ألْ"؛ كقولِه: "نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا"، ومِنه قولُه تعالَى: {**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**}.

الثالثُ: أنْ يَكونَ مُضْمَراً مفَسَّراً بنَكِرَةٍ بعْدَه مَنصوبَةٍ على التمييزِ، نحوُ: "نِعْمَ قَوماً مَعْشَرُهُ"، ففي "نِعْمَ" ضَميرٌ مُستَتِرٌ يُفَسِّرُه "قَوْماً" و"مَعْشَرُه" مُبتدَأٌ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ "مَعْشَرُه" مَرفوعٌ بنِعْمَ، وهو الفاعِلُ، ولا ضَميرَ فيها، وقالَ بعضُ هَؤلاءِ: إنَّ "قَوْماً" حالٌ، وبعضُهم: إنَّه تَمْيِيزٌ، ومِثلُ "نِعْمَ قَوماً مَعْشَرُه" قولُه تعالَى: {**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً**}. وقولُ الشاعِرِ:

لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ.... ذِي البَغْيِ واستيلاءُ ذِي الإِحَنِ

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه: (لنِعْمَ مَوْئِلاً)، فإنَّ (نِعْمَ) قد رفَعَ ضَميراً مستَتِراً، وقد فَسَّرَ التمييزُ – الذي هو قولُه: مَوْئِلاً – هذا الضميرَ.

وقولُ الآخَرِ: **تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لي في عَوْمَرَهْ.... بِئْسَ امْرَأً وإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ**

الشاهِدُ فيه: (بِئْسَ امْرَأً)؛ حيثُ رَفَعَ (بِئْسَ) ضَميراً مُستَتِراً، وقد فَسَّرَ التمييزُ الذي بعْدَه – وهو قولُه: امرا امْرَأً – هذا الضميرَ.

اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جَوازِ الجمْعِ بينَ التَّمييزِ والفاعِلِ الظاهِرِ في "نِعْمَ" وأخواتِها، فقالَ قَوْمٌ: لا يَجوزُ ذلك، وهو المنقولُ عن سِيبَوَيْهِ، فَلاَ تَقولُ:(**نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيدٌ**)، وذهَبَ قَوْمٌ إلى الْجَوازِ، واستَدَلُّوا بقولِه:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفحْلُ فحْلُهُمُ... فحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه: (بِئْسَ الفَحْلُ ..... فحْلاً)؛ حيثُ جَمَعَ في كلامٍ واحدٍ بينَ فاعِلِ بِئْسَ الظاهرِ، وهو قوله (قولُه: (الفَحْلُ) والتمييزِ، وهو قوله (قولُه: (فَحْلاً).

وقولِه: تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (فنِعْمَ الزادُ .... زَادَا)؛ حيثُ جَمَعَ في الكلامِ بينَ الفاعلِ الظاهرِ، وهو قولُه: (الزادُ)، والتمييزِ، وهو قولُه: (زَادَا)؛ كما في البيتِ السابِقِ، وذلك غيرُ جائزٍ عندَ جَمهرَةِ البَصْرِيّينَ.

وفَصَّلَ بعضُهم فقالَ: إنْ أَفادَ التَّمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعِلِ جازَ الجمْعُ بينَهما، نحوُ: "نِعْمَ الرجُلُ فارِساً زَيدٌ"، وإلاَّ فلاَ، نحوُ: "نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ".

فإنْ كانَ الفاعِلُ مُضْمَراً جَازَ الجمْعُ بينَه وبينَ التمييزِ اتِّفَاقاً، نحوُ: "نِعْمَ رجُلاً زَيدٌ".

القسم الرابع: فاعل نعم أو بئس: أن يكون فاعل نعم أو بئس اسما موصولا

قال ابن مالك : وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعلُ ... في نحوِ نِعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ "

تَقَعُ "ما" بعْدَ "نِعْمَ وبِئْسَ"، فتَقولُ: "نِعْمَ ما" أو "نِعِمَّا"، و"بِئْسَ ما"، ومِنه قولُه تعالَى: **{إِنْ تُبْدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}** وقولُه تعالَى: **{بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ}**.

واختُلِفَ في "ما" هذه؛ فقالَ قَوْمٌ: هي نَكِرَةٌ مَنصوبةٌ على التمييزِ، وفاعِلُ "نِعْمَ" ضَميرٌ مُستَتِرٌ، وقِيلَ: هي الفاعِلُ، وهي اسمٌ معْرِفَةٌ، وهذا مذْهَبُ ابنِ خَرُوفٍ، ونَسَبَه إلى سِيبَوَيْهِ.

إعراب المخصوص بالمدح أو الذم

يُذْكَرُ بعْدَ "نِعْمَ وبِئْسَ" وفاعِلِهما اسمٌ مَرفوعٌ، وهو المخصوصُ بالمدْحِ أو الذَّمِّ، وعَلامتُه أنْ يَصْلُحَ لِجَعْلِه مُبتدَأً، وجَعْلِ الفعْلِ والفاعلِ خَبَراً عنه، نحوُ:(**نِعْمَ الرجُلُ زَيدٌ، وبِئْسَ الرجُلُ عمرٌو، ونِعْمَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ، وبِئْسَ غُلامُ القوْمِ عمرٌو، ونِعْمَ رَجُلاً زَيدٌ، وبِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو**)

وفي إعرابِه وَجهانِ مَشهورانِ:

أحَدُهما: أنَّه مُبتدَأٌ والجملةُ قَبْلَه خَبَرٌ عنه.

والثاني: أنَّه خبَرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: "هو زيْدٌ وهو عَمْرٌو"؛ أي: الممدوحُ زَيدٌ والمذمومُ عمرٌو، ومنَعَ بعضُهم الوجهَ الثانِيَ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ، وقِيلَ: هو مُبتدَأٌ خَبَرُه محذوفٌ، والتقديرُ: "زَيدٌ الممدوحُ".

حذف المخصوص بالمدح أو الذم

إذا تَقَدَّمَ ما يَدُلُّ على الْمَخصوصِ بالمدْحِ أو الذمِّ أَغْنَى عن ذِكْرِه آخِراً؛ كقولِه تعالَى في أيُّوبَ: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ}؛ أيْ: نِعْمَ العبْدُ أيُّوبُ، فحُذِفَ المخصوصُ

بالمدْحِ، وهو أَيُّوبُ؛ لِدَلالةِ ما قَبْلَه عليه، وقوله تعالى:(وَالسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ وَالْأَرْضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الْماهِدُونَ) وتقدير الكلام: فنعم الماهدون نحن.

قال ابن مالك : وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلاَ ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

تُستعْمَلُ "ساءَ" في الذمِّ استعمالَ "بِئْسَ"، فلا يَكونُ فاعلُها إلاَّ ما يَكونُ فاعِلاً لبِئْسَ، وهو الْمُحَلَّى بالألِفِ واللامِ، نحوُ: (ساءَ الرجُلُ زَيْدٌ)، والمضافُ إلى ما فيه الألِفُ واللامُ، نحوُ: (ساءَ غُلامُ القوْمِ زَيدٌ)، والمضمَرُ المفسَّرُ بنَكِرَةٍ بعْدَه، نحوُ: (ساءَ رجُلاً زَيْدٌ)، ومنه قولُه تعالى: {سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا}. ويُذْكَرُ بعدَها المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكَرُ بعْدَ بئْسَ، وإعرابُه كما تَقَدَّمَ، وأشارَ بقولِه: (واجْعَلْ فَعُلاَ) إلى أنَّ كلَّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ يَجوزُ أنْ يُبنَى منه فِعْلٌ على فَعُلَ لقَصْدِ المدْحِ أو الذمِّ، ويُعامَلُ مُعامَلَةَ "نِعْمَ وبِئْسَ" في جَميعِ ما تقدَّمَ لهما مِن الأحكامِ، فتقولُ:(شَرُفَ الرجُلُ زَيدٌ، ولَؤُمَ الرجُلُ بكْرٌ، وشَرُفَ غُلامُ الرجُلِ زَيدٌ، وشَرُفَ رَجُلاً زَيدٌ)،ومُقتضَى هذا الإطلاقِ أنَّه يَجُوزُ في عَلِمَ أنْ يُقالَ:(عَلُمَ الرجُلُ زَيدٌ) بضَمِّ عَينِ الكَلِمَةِ، وقد مَثَّلَ ابن مالك هو وابنُه به، وصرَّحَ غيرُه أنَّه لا يَجوزُ تَحويلُ "عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ" إلى فَعُلَ بضمِّ العَيْنِ؛ لأنَّ العرَبَ حينَ استَعْمَلَتْها هذا الاستعمالَ أَبْقَتْها على كَسْرَةِ عَيْنِها ولم تُحَوِّلْها إلى الضمِّ، فلا يَجوزُ لنا تَحويلُها، بل نُبْقِيهَا على حالِها كما أَبْقَوْهَا، فتَقولُ: "عَلِمَ الرجُلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجُلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجُلُ بكْرٌ".

استعمال حبَّذا للمدح ولا حبذا للذم

يُقالُ في المدْحِ: "حَبَّذَا زَيْدٌ"، وفي الذمِّ: "لا حَبَّذَا زَيْدٌ"؛ كقولِه:

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ غيرَ أَنَّهُ.... إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه: (حَبَّذَا أهْلُ الْمَلاَ، ولا حَبَّذَا هِيَا)؛ حيثُ اسْتَعْمَلَ (حَبَّذَا) في صدْرِ البيتِ في المدْحِ كاستعمالِ (نِعْمَ)، واستعْمَلَ (لا حَبَّذَا هِيَا) في عَجُزِ البيتِ في الذمِّ كاستعمالِ (بِئْسَ)،

واخْتُلِفَ في إعرابِها؛ فذَهَبَ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في البَغدادِيَّاتِ، وابنُ بُرهانَ وابنُ خَروفٍ، وزَعَمَ أنَّه مَذهَبُ سِيبَوَيْهِ، وأنَّ مَن نَقَلَ عنه غيرَه فقَدْ أَخْطَأَ عليه، واختارَه الْمُصنِّفُ إلى أنَّ "حَبَّ" فعْلٌ ماضٍ و"ذا" فاعلُه.

وأمَّا المخصوصُ، فجَوَّزَ أنْ يَكونَ مُبتدَأً، والجملَةُ قَبلَه خَبَرُه، وجَوَّزَ أنْ يَكونَ خَبَراً لِمُبتَدَإٍ مَحذوفٍ، وتَقديرُه: "هو زيدٌ"؛ أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ، واختارَه المصنِّفُ، وذَهَبَ الْمُبَرِّدُ في (الْمُقْتَضَبِ) وابنُ السَّرَّاجِ في (الأُصولِ) وابنُ هِشامٍ اللَّخْمِيُّ، واختارَه ابنُ عُصفورٍ إلى أنَّ "حَبَّذَا" اسمٌ، وهو مُبتدَأٌ، والمخصوصُ خبَرُه، أو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والمخصوصُ مبتَدَأٌ مؤَخَّرٌ، فرُكِّبَتْ "حَبَّ" مع "ذا" وجُعِلَتَا اسْماً واحداً.

وذهَبَ قَوْمٌ مِنهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ إلى أنَّ "حَبَّذَا" فعْلٌ ماضٍ و"زَيْدٌ" فاعِلُه، فرُكِّبَتْ "حَبَّ" معَ "ذا" وجُعِلَتَا فِعْلاً، وهذا أَضْعَفُ الْمَذاهِبِ.

محاضرة النعت

تعريف النعت

عَرَّفَ النعْتَ بأنَّه "التابِعُ المكمِّلُ مَتبوعَه ببيانِ صِفَةٍ مِن صِفاتِه"، نحوُ: "مَررتُ برجُلٍ كريمٍ"، أو مِن صِفاتِ ما تَعَلَّقَ به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحوُ: "مَررتُ برجُلٍ كريمٍ أَبوهُ"، فقولُه: "التابِعُ" يَشمَلُ التوابِعَ كلَّها، وقولُه: "المكمِّلُ ... إلى آخِرِهِ" مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا النعْتَ مِن التوابِعِ.

أغراض النعت:

والنعْتُ يَكونُ للتخصيصِ، نحوُ: "مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطِ"، وللمدْحِ، نحوُ: "مَررتُ بزيدٍ الكريمِ"، ومنه قولُه تعالى: {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، وللذمِّ، نحوُ: "مَرَرْتُ بزيدٍ الفاسِقِ"، ومنه قولُه تعالَى: {فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ}، وللتَّرَحُّمِ، نحوُ: "مَررتُ بزيدٍ الْمِسكينِ"، وللتأكيدِ، نحوُ: "أمْسِ الدابِرُ لا يَعودُ"، وقولِه تعالى:{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}.

الأمور التي يطابق فيها النعت المنعوت:

النعْتُ يَجِبُ فيه أنْ يَتْبَعَ ما قَبْلَه:

أولا: في إعرابِه رفعا ونصبا وجرا، فنقول:(**جاء زيدٌ الكريمُ، ورأيتُ زيدًا الكريم ، ومررتُ بزيدٍ الكريمِ**).

ثانيا: في تَعريفِه أو تَنكيرِه، نحوُ قولنا:(**جاء زيدٌ الكريمُ، وجاء رجلٌ كريمٌ ومَرَرْتُ بقَوْمٍ كُرَمَاءَ، ومَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ**)، فلا تُنْعَتُ المعرِفَةُ بالنَّكِرَةِ، فلا تَقولُ:(**مَررتُ بزيدٍ كريمٍ"، ولا تُنْعَت النكِرَةُ بالمعرِفَةِ، فلا تَقولُ: "مَرَرْتُ برَجُلٍ الكريمِ**).

ثالثا: في والإفرادُ والتثنيةُ والجمْعُ، :(**جاء زيدٌ الكريمُ، وجاء الزيدانِ الكريمانِ ، وجاء الزيدون الكريمونَ أو الكرماءُ.**

رابعا :في التذكيرُ والتأنيثُ، فنقول :(جاء زيدٌ الكريمُ وجاءت هند الكريمةُ، وجاء الزيدانِ الكريمانِ، وجاءت الهندانِ الكريمتان، وجاء الزيدون الكريمونَ أو الكرماء، وجاء الهندات الكريماتُ).

النعت الجملة: تقَعُ الْجُملةُ نَعْتاً كما تَقعُ خبَراً وحالاً، وهي مُؤَوَّلَةٌ بالنَّكِرَةِ؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلاَّ النَّكِرَةُ، نحوُ: "**مَررتُ برجُلٍ قامَ أَبوهُ**"، **أو "أَبوهُ قائمٌ"**، ولا تُنْعَتُ بها المعرِفَةُ، فلا تَقولُ: "مَررتُ بزيدٍ قامَ أبوه، أو أَبوهُ قائمٌ"، وزعَمَ بعضُهم أنَّه يَجوزُ نعْتُ المعرَّفِ بالألِفِ واللامِ الْجِنْسِيَّةِ بالجملةِ، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: **{وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ}**، **وقولَ الشاعِرِ:**

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِي... فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعْنِينِي

فـ "نَسْلَخُ" صِفَةٌ "لِّلَّيلِ"، و"يَسُبُّنِي" صِفَةٌ "لِلَّئِيمِ"، ولا يَتعيَّنُ ذلك؛ لِجَوازِ كَوْنِ نَسْلَخُ و"يَسُبُّنِي" حالَيْنِ.

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه:(**اللئيمِ يسبُّنِي**)؛ حيثُ وَقَعَتِ الجملةُ نَعْتاً للمعرِفَةِ، وهو الْمَقرونُ بأَلْ، وإنما ساغَ ذلك؛ لأنَّ أَلْ فيه جِنْسِيَّةٌ، فهو قَريبٌ مِن النَّكِرَةِ، كذا قالَ جماعةٌ، مِنهم ابنُ هِشامٍ الأنصاري، وقالَ الشارِحُ العَلاَّمَةُ: إنَّه يَجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ حالِيَّةً، والذي نُرَجِّحُه هو ما ذَهَبَ إليه غيرُ الشارِحِ مِن تَعَيُّنِ كونِ الجملةِ نَعْتاً الجملة نعتا في هذا البيتِ؛ لأنه الذي يَلْتَئِمُ معَه المعنى المقصودُ.

شرط وقوع النعت جملة: إلى أنَّه لا بُدَّ للجُملةِ الواقِعَةِ صِفةً مِن ضَميرٍ يَرْبِطُها بالموصوفِ، وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه؛ كقولِه:

وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا

التقديرُ: أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ، فحَذَفَ الهاءَ. وكقولِه عَزَّ وَجَلَّ: **{وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً}**؛ أيْ: لا تَجْزِي فيه، فحَذَفَ "فيه"، وفي كَيْفِيَّةِ حذْفِه قَولانِ:

أحَدُهما: أنَّه حُذِفَ بجُملتِه دَفْعَةً واحدةً.

والثاني: أنَّه حُذِفَ على التَّدريجِ، فحُذِفَ "في" أوَّلاً، فاتَّصَلَ الضميرُ بالفعْلِ فصارَ "تَجْزِيهِ"، ثم حُذ

وقوع النعت جملة طلبية

لا تَقَعُ الجملةُ الطَّلَبِيَّةُ صِفَةً، فلا تَقولُ: "مَرَرْتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ"، وتَقَعُ خبَراً، خِلاَفاً لابنِ الأنباريّ، فتقولُ: "زيدٌ اضْرِبْهُ"، ولَمَّا كانَ قولُه: (فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَراً) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جُملَةٍ وَقَعَتْ خَبَراً يَجُوزُ أنْ تَقَعَ صِفَةً، قالَ: (وامنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطلَبِ)؛ أي: امنَعْ وُقوعَ الجملةِ الطلَبِيَّةِ في بابِ النعْتِ، وإنْ كانَ لا يَمْتَنِعُ في بابِ الخبَرِ، ثُمَّ قالَ: فإنْ جاءَ ما ظاهِرُه أنَّه نعْتٌ فيه بالجملةِ الطَّلَبِيَّةِ فيُخَرَّجُ على إضمارِ القولِ، ويكونُ القولُ المضمَرُ صِفَةً، والجملةُ الطلَبِيَّةُ معمولَ القولِ المضمَرِ؛ وذلك كقولِه:

حتَّى إذَا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذئْبَ قَطْ

فظاهِرُ هذا أنَّ قولَه: "هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ" صِفَةٌ لـ "مَذْقٍ"، وهي جُملةٌ طلَبِيَّةٌ، ولكنْ ليسَ هو على ظاهِرِه، بل "هل رأيتَ الذئبَ قَطْ" مَقولٌ لقوْلٍ مُضْمَرٍ هو صِفَةٌ لـ "مَذْقٍ"، والتقديرُ: بِمَذْقٍ مَقولٍ فيه: هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ. فإنْ قُلتَ: هل يَلزَمُ هذا التقديرُ في الجملةِ الطلَبِيَّةِ إذا وَقَعَتْ في بابِ الخبَرِ، فيكونَ تقديرُ قولِكَ: زيدٌ اضْرِبْهُ: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضرِبْهُ؟

الشاهِدُ فيه: قوله (قولُه: (بِمَذْقٍ هل رَأيتَ .... إلخْ)؛ فإنَّ ظاهِرَ الأمْرِ أنَّ الجملةَ الْمُصَدَّرَةَ بحرْفِ الاستفهامِ قد وَقَعَتْ نَعْتاً للنَّكِرَةِ، وليسَ الأمْرُ على ما هو الظاهِرُ، بل النعْتُ قولٌ مَحذوفٌ، وهذه الْجُملةُ مَعمولةٌ له ، والقولُ يُحْذَفُ كثيراً ويَبْقَى مَعمولُه.

فالجوابُ: أنَّ فيه خِلافاً، فمَذهَبُ ابنِ السَّرَّاجِ والفارِسِيِّ الْتِزَامُ ذلك، ومَذْهَبُ الأكثرينَ عدَمُ التزامِه.فَ هذا الضميرُ المتَّصِلُ فصارَ "تَجْزِي".

مجيء النعت مصدرا: يَكْثُرُ استعمالُ المصدَرِ نَعْتاً، **نحوُ: "مَررتُ برجُلٍ عَدْلٍ، وبرجُلينِ عدْلٍ، وبرِجالٍ عدْلٍ، وبامرأةٍ عدْلٍ، وبأمرأتينِ عدْلٍ، وبنِساءٍ عدْلٍ"**، ويَلزَمُ حينَئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ. والنعْتُ به على خِلافِ الأصْلِ؛ لأنه يدُلُّ على المعنى، لا على صاحبِه، وهو مُؤَوَّلٌ إمَّا على وضْعِ "عَدْلٍ" مَوْضِعَ "عادِلٍ"، أو على حذْفِ مُضافٍ، والأصْلُ: مَرَرْتُ برجُلٍ ذي عَدْلٍ، ثُمَّ حُذِفَ "ذي" وأُقيمَ "عَدْلٍ" مُقَامَه، وإمَّا على المبالَغَةِ بجَعْلِ العَيْنِ نفْسَ المعنى مَجازاً أو ادِّعاءً

تعدد النعت والمنعوت: إذا نُعِتَ مَعمولانِ لعَامِلَيْنِ متَّحِدِي المعنَى والعمَلِ أُتْبِعَ النعْتُ المنعوتَ؛ رفْعاً ونَصْباً وجَرًّا، نحوُ: "ذهَبَ زيدٌ، وانْطَلَقَ عمرٌو العاقلانِ، وحدَّثْتُ زَيداً وكلَّمْتُ عَمْراً الكريمينِ، ومَررتُ بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصالِحَيْنِ"، فإنِ اخْتَلَفَ معنى العامِلَيْنِ أو عَمَلُهما وَجَبَ القطْعُ وامتنَعَ الإتباعُ، فتقولُ: "جاءَ زيدٌ وذهَبَ عمرٌو العاقِلَيْنِ" بالنصْبِ على إضمارِ فعْلٍ؛ أيْ: أَعْنِي العاقِلَيْنِ، وبالرفْعِ على إضمارِ مُبتدَأٍ؛ أيْ: هما العاقِلانِ، وتقولُ: "انْطَلَقَ زيدٌ، وكَلَّمْتُ عَمْراً الظَّرِيفينِ"؛ أيْ: أَعْنِي "الظَّرِيفَيْنِ" أو "الظَّرِيفانِ"؛ أيْ: هما الظريفانِ، و"مَررتُ بزيدٍ، وجاوَزْتُ خالداً الكاتِبَيْنِ، أو الكاتِبانِ".

وإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ ... مُفتقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ (١)

إذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ، وكانَ المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلاَّ بِهَا جميعاً، وَجَبَ إتباعُها كلِّها، فتَقولُ: "مَرَرْتُ بزَيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ".

قطع النعت: إذا كانَ المنعوتُ متَّضِحاً بدُونِها كلِّها جازَ فيها جميعِها الإتباعُ والقطْعُ ، وإنْ كانَ مُعَيَّناً ببَعْضِها دُونَ بعضٍ وَجَبَ فيما لا يَتَعَيَّنُ إلاَّ به الإتباعُ، وجازَ فيما يَتَعَيَّنُ بدونِه الإتباعُ والقطْعُ.

حذف النعت أو المنعوت: أيْ: يَجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحوُ قولِه تعالَى: {**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**}؛ أيْ: دُرُوعاً سابغاتٍ، وكذلك يُحْذَفُ النعْتُ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومِنه قولُه تعالَى: {**قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**}؛ أي: البَيِّنِ، وقولُه تعالَى: {إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ}؛ أي: الناجينَ